

Distr.: General
12 June 2017
Arabic
Original: English



الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٣ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج

المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي

تعقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي

والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان المشترك لاجتماع المائدة المستديرة الذي عقده قادة منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي (انظر المرفق) في بيجين في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) ليو جي

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

البيان المشترك لاجتماع المائدة المستديرة الذي عقده قادة منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي

١ - نحن، الرئيس شي جينبينغ من جمهورية الصين الشعبية، والرئيس موريسيو ماركيز من جمهورية الأرجنتين، والرئيس ألكسندر لوكاشينكو من جمهورية بيلاروس، والرئيسة ميشيل باشيليت جيريا من جمهورية شيلي، والرئيس ميلوس زيمان من الجمهورية التشيكية، والرئيس جوكو ودودو من جمهورية إندونيسيا، والرئيس نور سلطان نزارباييف من جمهورية كازاخستان، والرئيس أوهورو كينياتا من جمهورية كينيا، والرئيس ألمازيك أتامباييف من جمهورية فيرغيزستان، والرئيس بوهانغ فوراشيث من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والرئيس رودريغو روا دوتيرت من جمهورية الفلبين، والرئيس فلاديمير بوتين من الاتحاد الروسي، والرئيسة دوريس ليوتارد من الاتحاد السويسري، والرئيس رجب طيب أردوغان من جمهورية تركيا، والرئيس شوكت ميرزيوييف من جمهورية أوزبكستان، والرئيس تران داي كوانغ من جمهورية فيت نام الاشتراكية، ورئيس الوزراء هون سن من مملكة كمبوديا، ورئيس الوزراء هيليماريام ديسالغن من جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ورئيس الوزراء جوسايا فوريك باينيماراما من جمهورية فيجي، ورئيس الوزراء أليكسيس تسيراس من الجمهورية الهيلينية، ورئيس الوزراء فيكتور أوربان من هنغاريا، ورئيس مجلس الوزراء باولو جنتيلوني من الجمهورية الإيطالية، ورئيس الوزراء نجيب رزاق من ماليزيا، ورئيس الوزراء إردينبات جارجالتولغين من منغوليا، ومستشارة الدولة أونغ سان سو تشي من جمهورية اتحاد ميانمار، ورئيس الوزراء محمد نواز شريف من جمهورية باكستان الإسلامية، ورئيسة الوزراء بياتا سيدو من جمهورية بولندا، ورئيس الوزراء والرئيس المنتخب ألكسندر فوتشيتش من جمهورية صربيا، ورئيس الحكومة ماريانو راخوي براي من مملكة إسبانيا، ورئيس الوزراء رانيل ويكرمسينغه من جمهورية سرى لانكا الاشتراكية الديمقراطية، حضرنا اجتماع المائدة المستديرة لقادة منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي المعقد في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧ في بيجين. ونحن نرحب أيضا بمشاركة أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وجيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي، وكريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي. وقد ترأس اجتماع المائدة المستديرة للقادة الرئيس شي جينبينغ من جمهورية الصين الشعبية.

السياق العام

٢ - نحن ندرك أن الاقتصاد العالمي يمر بتغيرات عميقة تتيح فرصا وتثير تحديات في الوقت نفسه. وهذا عصر الفرص، حيث لا تزال البلدان تتطلع إلى تحقيق السلام والتنمية والتعاون. وتتضمن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تقع في صميمها مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، برنامجا جديدا للتعاون الدولي.

٣ - وفي هذا السياق، نرحب بالتعاون الثنائي والثلاثي والإقليمي والمتعدد الأطراف، حيث تركز البلدان على القضاء على الفقر، وتوفير فرص عمل، ومعالجة آثار الأزمات المالية الدولية، وتعزيز التنمية

المستدامة، وإعطاء دفع للتحول الصناعي الذي يعتمد على السوق وللتنويع الاقتصادي. ونلاحظ مع التقدير إطلاق العديد من الاستراتيجيات الإنمائية ومبادرات التعاون في مجال التواصل مما يوفر حيزا واسعا لتعزيز التعاون الدولي.

٤ - ونحن نعترف كذلك بالتحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي. ومع أن الاقتصاد العالمي يشهد في الوقت الحالي انتعاشة متواضعة فهو لا يزال معرضا لخطر الانتكاس. ولا يزال نمو التجارة والاستثمار العالميين طفيفا، ولم يتسنّ بعدُ توطيد النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد محددة. ولا تزال جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تواجه تحديات مشتركة تتمثل في القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتحقيق التنمية المستدامة.

٥ - وفي سياق الإشارة إلى أن مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين (مبادرة الحزام والطريق) يمكن أن تتيح فرصا في خضم التحديات والتغيرات الحالية، نرحب بمبادرة الحزام والطريق الهادفة لتعزيز التواصل بين آسيا وأوروبا ونؤيدها، ونشير إلى أنها تفتح أبوابها أيضا أمام مناطق أخرى مثل أفريقيا وأمريكا الجنوبية. وبإتاحة فرص هامة أمام البلدان لتوطيد التعاون فيما بينها، حققت المبادرة نتائج إيجابية، ويمكنها في المستقبل أن تعود بالمزيد من الفوائد بوصفها مبادرة دولية هامة.

٦ - ونشدد أيضا على الفرص التي يمكن توفيرها من خلال الاتصال والتنسيق فيما بين الأطر والمبادرات العالمية والإقليمية والوطنية الأخرى من أجل تشجيع التعاون في مجال التواصل والتنمية المستدامة، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ومنتدى الحضارات القديمة، وخطة التواصل لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥، والاجتماع الآسيوي الأوروبي ومجموعة الاستكشاف التابعة له المعنية بالتواصل، ومبادرة [كاروانسراي](#) الجمركية، ومبادرة التعاون بين الصين وبلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، والطريق السريعة البرية - البحرية بين الاتحاد الأوروبي والصين، ومبادرة الممر الأوسط بين الشرق - الغرب، ومنبر التواصل بين الاتحاد الأوروبي والصين، والشراكة بين الاتحاد الأوروبي والشرق، والشراكة الأوروبية الآسيوية التي تقوم على مبادئ المساواة والانفتاح والشفافية، ومبادرة تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية، والخطة الرئيسية لتحقيق التواصل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في حدود عام ٢٠٢٥، والتوجه الرئيسي للتنمية الاقتصادية للاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية حتى عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ، وشبكة النقل العابرة لأوروبا، وبرنامج التواصل بين بلدان [غرب البلقان الستة](#)، واتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

٧ - ونحن نعيد تأكيد التزامنا المشترك ببناء اقتصاد مفتوح، وضمان تجارة حرة وشاملة للجميع، واعتراضنا على جميع أشكال السياسات الحمائية، بما في ذلك في إطار مبادرة الحزام والطريق. ونسعى إلى تعزيز نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد محددة ويتسم بالانفتاح وبعدم التمييز وبالإنصاف تكون منظمة التجارة العالمية في صميمه.

أهداف التعاون

٨ - إننا نؤيد تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق ومختلف الاستراتيجيات الإنمائية، ببناء شراكات تعاونية أوثق صلةً، تتضمن أهدافها تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٩ - ونؤكد من جديد أهمية تعزيز النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار على أساس تكافؤ الفرص، وقواعد السوق، والمعايير الدولية المعترف بها عالمياً. ونرحب بتعزيز التعاون الصناعي، والابتكار العلمي والتكنولوجي، والتعاون والتكامل في المجال الاقتصادي على الصعيد الإقليمي بغية زيادة، في جملة أمور، إدماج وإشراك المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في السلاسل العالمية المولدة للقيمة. وينبغي إيلاء الاهتمام إلى السياسات الضريبية والمالية، وتحديد أولويات الاستثمارات في النمو والإنتاج.

١٠ - ونحن نؤيد توطيد الترابط المادي والمؤسسي وعلى المستوى الشخصي فيما بين جميع البلدان. وتستحق أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل اهتماماً خاصاً من أجل إزالة الحواجز التي تعرقل تنميتها ولتحقيق التواصل الفعلي.

١١ - ونحن نسعى إلى توسيع نطاق المبادلات بين الناس من أجل تعزيز السلام والعدالة والتماسك الاجتماعي والشمول والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والعمل معاً على مكافحة الفساد والرشوة بجميع أشكالهما؛ وتلبية جميع احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظروف صعبة مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بشكل أفضل؛ والمساعدة على تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وضمان استفادة الجميع، على قدم المساواة، من الفرص والفوائد الإنمائية المتاحة.

١٢ - ونحن مصممون على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، وتشجيع جميع الأطراف التي صدقت على اتفاق باريس على تنفيذه بشكل كامل، وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة منصفة ومستدامة، وحفظ المحيطات والبحار وموارد مياه الشرب وكذلك الغابات والجبال والأراضي الجافة واستخدامها استخداماً مستداماً، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية، ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بطريقة متوازنة ومتكاملة.

١٣ - ونحن نشجع إشراك الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين في تعزيز وتوطيد الصداقة والتفاهم والثقة المتبادلين.

مبادئ التعاون

١٤ - نحن ندافع عن روح السلام والتعاون والانفتاح والشفافية والشمول والمساواة والتعلم من غيرنا وتبادل الفوائد والاحترام المتبادل من خلال تعزيز التعاون الذي يقوم على مشاورات مكثفة وسيادة القانون وبذل جهود مشتركة وتقاسم الفوائد وتكافؤ الفرص المتاحة للجميع. وفي هذا السياق، نود أن نسلط الضوء على المبادئ التالية التي يسترشد بها تعاوننا، والتي تتواءم مع السياسات والقوانين الوطنية المعتمدة في بلداننا:

- (أ) التشاور القائم على المساواة: احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة البلدان وسلامتها الإقليمية، وصياغة خطط تعاون وتعزيز مشاريع التعاون عن طريق التشاور؛
- (ب) تبادل الفوائد: العمل على تقريب المصالح وإيجاد أوسع أرضية مشتركة للتعاون، مع مراعاة وجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة؛
- (ج) الانسجام والشمول: الاعتراف بالتنوع الطبيعي والثقافي للعالم، والاعتراف بأنه يمكن لجميع الثقافات والحضارات أن تسهم في التنمية المستدامة؛
- (د) العمل القائم على قواعد السوق: الاعتراف بدور السوق والشركات باعتبارها جهات فاعلة رئيسية، مع ضمان قيام الحكومة بدورها بشكل سليم، وتبسيط الضوء على أهمية أن تكون إجراءات الصفقات مفتوحة وشفافة وغير تمييزية؛
- (هـ) التوازن والاستدامة: التشديد على أهمية الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والضرورية والمالية والبيئية للمشاريع، والترويج لمعايير بيئية عالية، مع السعي إلى تحقيق توازن جيد بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

تدابير التعاون

- ١٥ - نحن نؤكد ضرورة إعطاء الأولوية للمشاورات المتعلقة بالسياسات، وتعزيز التجارة، والربط بين الهياكل الأساسية، والتعاون المالي، والمبادلات بين الأشخاص، ونسلط الضوء على اتخاذ إجراءات ملموسة بما يتماشى مع قوانيننا وأنظمتنا الوطنية والتزاماتنا الدولية، عند الاقتضاء، مثل:
- (أ) متابعة الحوار والتشاور من أجل إتاحة التضافر بين الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المشاركة، مع الإشارة إلى الجهود المبذولة لتعزيز التعاون على مستوى مواءمة تطوير مبادرة الحزام والطريق مع الخطط والمبادرات الأخرى، كما أشير إلى ذلك في الفقرة ٦، وتعزيز الشراكات فيما بين أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا والمناطق الأخرى؛
- (ب) إجراء مشاورات معمّقة بشأن المسائل المتصلة بالاقتصاد الكلي باستخدام آليات التعاون والحوار الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة على أكمل وجه من أجل توفير دعم سياسي قوي للتعاون العملي ولتنفيذ المشاريع الهامة؛
- (ج) تعزيز التعاون في مجال الابتكار، من خلال دعم خطط العمل المتصلة بالابتكارات في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والمدن الذكية ومجمّعات العلوم والتكنولوجيا، ومن خلال تشجيع تكثيف التبادل في مجال الابتكار ونماذج إطلاق المشاريع التجارية في عصر الإنترنت مع احترام حقوق الملكية الفكرية؛
- (د) تعزيز التعاون العملي في مجال الطرق والسكك الحديدية والموانئ والنقل البحري وعبر المسالك المائية الداخلية والطيران وأنابيب الطاقة والكهرباء والألياف البصرية والكابلات العابرة للمحيطات والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والترحيب بإقامة ممرات

مترابطة متعددة الوسائط، مثل الجسر البري الجديد الذي يربط بين آسيا وأوروبا، ومسلك بحر الشمال، والممر الأوسط، وطرق النقل الدولية الرئيسية من أجل إقامة شبكة بنى تحية دولية مع مرور الوقت؛

(هـ) تعظيم أوجه التعاضد على مستوى التخطيط للبنى التحتية وتطويرها من خلال مراعاة المعايير الدولية التي تنطبق عليها، والسعي إلى مواءمة القواعد والمعايير التكنولوجية عند الاقتضاء؛ وتهيئة بيئة مؤاتية وتوقعات إيجابية لاستثمار رؤوس الأموال الخاصة في البنى التحتية؛ وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المجالات التي توفر المزيد من فرص العمل وتتيح تحقيق المزيد من الكفاءة؛ ودعوة المؤسسات المالية الدولية إلى زيادة الدعم الذي تقدمه والاستثمار الذي ترصده لتطوير البنى التحتية؛

(و) تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري؛ ودعم سلطة وفعالية النظام التجاري المتعدد الأطراف والعمل معاً على تحقيق نتائج إيجابية أثناء المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية؛ ودعم تحرير وتيسير التجارة والاستثمار؛ وتمكين عامة الناس من الاستفادة من التجارة؛

(ز) توسيع نطاق التجارة برعاية مجالات جديدة للنمو التجاري وتعزيز الميزان التجاري والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والترحيب بإقامة مناطق للتجارة الحرة وبتوقيع البلدان المهتمة على اتفاقات للتجارة الحرة؛

(ح) النهوض بتطوير السلاسل العالمية المولدة للقيمة وبترباط سلاسل الإمدادات، مع ضمان إتاحة أماكن عمل أكثر أماناً وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية؛ وزيادة الاستثمار في الاتجاهين وتعزيز التعاون في الصناعات الناشئة والمجمّعات الصناعية والتجارية، والمناطق الاقتصادية العابرة للحدود؛

(ط) تعزيز التعاون في مجال ضمان حماية البيئة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، والتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزيز القدرة على التحمل والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وإعطاء دفع لمصادر الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة؛

(ي) فيما يتعلق بعملية التخليص الجمركي، تعزيز التعاون بشأن تبادل المعلومات وتطوير آليات للاعتراف المتبادل بعمليات المراقبة، والمساعدة المتبادلة في مجال الإنفاذ، وتبادل المعلومات؛ وتعزيز التعاون الجمركي بغية تيسير التجارة، بما في ذلك من خلال مواءمة الإجراءات وخفض التكاليف، وفي هذا الصدد، تعزيز التعاون في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية؛

(ك) الاشتراك في العمل على إقامة نظام تمويل طويل الأجل مستقر ومستدام؛ وتعزيز ترابط الهياكل المالية واستكشاف نماذج ومنابر جديدة للاستثمار والتمويل وتحسين الخدمات المالية؛ وتقييم الفرص المتاحة لخدمة الأسواق المالية المحلية بشكل أفضل؛ وتشجيع المؤسسات المالية التي تركز على التنمية على الاضطلاع بدور نشط وتعزيز التعاون مع المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف؛

(ل) المساهمة في نظام مالي دولي يتسم بالاستقرار والإنصاف؛ والترويج لانفتاح الأسواق المالية ولترابطها، بما في ذلك من خلال التعاون المتبادل في مجال نظم الدفع وتعزيز الإدماج المالي؛ وتشجيع المؤسسات المالية على إقامة وجود تجاري في البلدان والمناطق المعنية؛ وتعزيز الاتفاقات الثنائية لتسوية أسعار صرف العملات المحلية واتفاقات التعاون الثنائية، وتيسير تطوير أسواق للسندات والأسهم بالعملات المحلية؛ وتشجيع التحاور من أجل تعزيز التعاون المالي وتفاذي المخاطر المالية؛

(م) تعزيز المبادلات والصلات بين الأشخاص بتعميق التعاون العملي في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا والرياضة والصحة والمراكز الفكرية ووسائل الإعلام، وبناء القدرات بسبل من بينها التدريب الداخلي؛

(ن) تشجيع الحوار بين الحضارات والتبادل الثقافي، وتشجيع السياحة، وحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

رؤيتنا للمستقبل

١٦ - إن مسعانا المشترك في إطار مبادرة الحزام والطريق هو إيجاد أوجه تكامل مع مبادرات التواصل الأخرى من أجل توفير فرص جديدة وإعطاء زخم جديد للتعاون الدولي والمساعدة على إقامة عولمة منفتحة وشاملة ومفيدة للجميع.

١٧ - ونحن نعيد تأكيد أن تعزيز السلام والتعاون المفيد لكل الأطراف واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي مسؤوليةً نشترك في تحملها؛ وأن تحقيق النمو والتنمية الشاملين والمستدامين وتحسين نوعية حياة الناس من أهدافنا المشتركة؛ وأن إقامة مجتمع مزدهر وسلمي تتقاسم فيه البشرية مصيرا مشتركا هو طموحنا المشترك.

١٨ - ونهنئ الصين على استضافة منتدى الطريق والحزام للتعاون الدولي بنجاح.